تقييم أثر التفكيك الجمركي في إطار اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية على الإيرادات العامة للدولة خلال الفترة 2005-2015

أ. قشرو فتيحة

أستاذة مساعدة قسم "أ"

جامعة لونيسي علي-بليدة 02

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

ملخص:

تحاول هذه الدراسة معرفة الأثر المالي الذي أنتجه التفكيك الجمركي الذي جاء في إطار اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية على الإيرادات العامة للدولة منذ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ بداية من أول سبتمبر 2005، إلى غاية سنة 2015، باعتبار أن الجباية الجمركية هي إحدى أهم عناصر هذه الإيرادات، هذا الأثر نتوصل إليه أولا من خلال تقدير الإيرادات الجمركية غير المحصلة على الواردات من الاتحاد الأوروبي في إطار تطبيق الإعفاءات والامتيازات الجمركية، ثم معرفة نسبته هذه الإيرادات الجمركية غير المحصلة من إجمالي الإيرادات العامة، وأخيرا وبعد الحصول على هذه النسبة يمكننا تقييم أثر التفكيك الجمركي هل هو ذو دلالة بالنسبة للإيرادات العامة للدولة أو ليست له دلالة .

الكلمات الدالة: اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية، التفكيك الجمركي، الإيرادات العامة للدولة، الإيرادات الجمركية، الإيرادات الجمركية غير المحصلة.

Résumé :

Cette étude a pour objet de connaitre l'impact financier produit par le démantèlement tarifaire, dans le cadre de l'accord d'association entre l'Algérie et l'union européenne, sur les recettes publiques de l'Etat depuis la mise en application de cet accord le 1er septembre 2005 jusqu'à l'année 2015, en considérant la tarification douanière comme l'un des éléments les plus importants de ces dites recettes.

Nous pourrons déterminer cet impact financier à partir de l'estimation des recettes douanières non perçus sur celles émanant de l'Union Européenne dans le cadre de l'application des exonérations et des concessions douaniers et déterminer ensuite le pourcentage de ces recettes douanières non perçus de la totalités des recettes publiques. Enfin, et après avoir en ce pourcentage, nous pourrons estimer l'impact du démantèlement douanier, et savoir quelle est sa signification par rapport aux recettes publique de l'Etat.

Mots Clés : Accord d'association entre l'Algérie et Union européenne, démantèlement tarifaire, Recettes publiques de l'Etat, Recettes douanières, Recettes douanières non perçus (manque à gagner).

1. تمهيد:

اتفاقية الشراكة الموقعة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في 22 أفريل 2002 والداخلة حيز التطبيق بداية من الفاتح سبتمبر 2005، نصت في الجانب الاقتصادي منها على انشاء منطقة تبادل حر في آفاق سنة 2017، وتم تمديدها إلى سنة 2020 بعد مفاوضات سنة 2010، هذه الاتفاقية كانت موضوع نقاش وتعارض في الآراء حول ما ستجنيه الجزائر وما ستخسره منها، خاصة أن الوصول إلى منطقة التبادل الحر يتطلب تنفيذ رزنامة التفكيك الجمركي على الواردات من المنتجات الصناعية، بالإلغاء إما الفوري أو التدريجي للحقوق الجمركية المفروض عليها خلال فترة 15 (بعد التعديل)، إضافة إلى التحرير الجزئي والتدريجي للمبادلات الخاصة بالمنتجات الزراعية بأنواعها المختلفة.

من هذه الزاوية نظرا لمرور فترة معتبرة منذ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ نطرح الإشكالية التالية:

2. الإشكالية الرئيسية والاسئلة الفرعية:

بعد مضي فترة معتبرة على دخول اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية حيز التنفيذ منذ الفاتح من سبتمبر 2005، ما هو أثر التفكيك الجمركي الذي جاء في اطارها على الإيرادات العامة للدولة خلال الفترة 2005-2015؟

وتقودنا هذه الإشكالية إلى طرح جملة من الأسئلة الفرعية التي نوجزها فيما يلي:

- ما هي طبيعة التفكيك الجمركي في إطار اتفاقية الشراكة؟
- هل أعاد الطرف الجزائري النظر في ترتيبات هذا الاتفاق؟
- ماهي نتائج التعديل الجمركي التي استفاد منه الطرف الجزائري؟
- ما هو أثر التفكيك الجمركي على حجم الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي؟
- ما مدى أهمية الإيرادات الجمركية بالنسبة للإيرادات العامة للدولة في الجزائر؟
- ماهي نسبة الإيرادات المحصلة من الاتحاد الأوروبي من اجمالي الإيرادات الجمركية؟
- ما هو الأثر المالي للإيرادات الجمركية غير المحصلة على الواردات من الاتحاد الأوروبي على اجمالي الإيرادات العامة للدولة؟

3. أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية اتفاقية الشراكة بالنسبة للاقتصاد الجزائري، ومحاولة تقيم التفكيك الجمركي الذي جاء في اطارها على الإيرادات العامة للدولة بعد مضي قرابة اثنتي عشر (12) سنة على دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، سواء كان هذا التفكيك نتيجة تطبيق الرزنامة الخاصة بالمنتجات الصناعية، وسواء كان نتيجة نظام التفضيلات الجمركية المتفق عليه والخاص بالمنتجات الزراعية.

4. أهداف الدراسة:

سعينا من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على ماهية التفكيك الجمركي الذي جاد في إطار اتفاقية الشراكة

- استعراض حيثيات لجوء الجزائر إلى تعديل رزنامة التفكيك الجمركي
- إبراز أهمية ووزن الجباية الجمركية في اجمالي الإيرادات العامة للدولة
- إبراز أثر التفكيك الجمركي والامتيازات التفضيلية في إطار اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية على اجمالي الجباية الجمركية ومن ثمة على اجمالي الإيرادات العامة للدولة.

5. منهج وأدوات الدراسة:

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة، اعتمدنا على المنهجين الوصفي والاحصائي، أما بالنسبة لأدوات الدراسة اعتمدنا بشكل اساسي على مجموعة من التعليمات والتقارير الوزارية والمراسيم، واحصائيات المركز الوطني للإعلام الآلي والاحصائيات (CNIS) التابع للجمارك الجزائرية.

6. فرضية الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة ارتأينا الاعتماد على فرضية رئيسية مفادها:

بعد مضي فترة معتبرة على دخول اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية حيز التطبيق (منذ 01 سبتمبر 2005) تم خلالها تنفيذ رزنامة التفكيك الجمركي على المنتجات المستوردة من الاتحاد الأوروبي نتوقع أن تكون نتيجة الأثر المالي لهذا التفكيك ذات دلالة في اجمالي الإيرادات العامة للدولة خلال نفس الفترة.

7. محاور الدراسة:

للإجابة على الإشكالية والإلمام بجوانب الموضوع، عملنا على تقسيم المقال إلى سبعة محاور أساسية كما يلي:

أولا: التفكيك الجمركي والامتيازات التفضيلية في إطار اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية؛

ثانيا: إعادة النظر في الامتيازات التفضيلية المتبادلة ورزنامة التفكيك الجمركي سنة 2010؛

ثالثا: نتائج مفاوضات سنة 2012 حول تعديل الامتيازات التفضيلية ورزنامة التفكيك الجمركي؛

رابعا: تقييم الواردات الجزائرية نحو الاتحاد الأوروبي في إطار اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية خلال الفترة 2000-2015؛

خامسا: أهمية الجباية الجمركية ضمن الإيرادات العامة للدولة خلال الفترة 2005-2015؛

سادسا: تطور الإيرادات الجمركية المحصلة على الواردات من الاتحاد الأوروبي في إطار تطبيق اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية خلال الفترة 2005-2015؛

سابعا: تقييم الأثر المالي للإيرادات الجمركية غير المحصلة على الواردات من الاتحاد الأوروبي على اجمالي الإيرادات العامة للدولة خلال الفترة 2005-2015.

أولا: التفكيك التعريفي والامتيازات التفضيلية في إطار اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية

تضمنت ترتيبات اتفاقية الشراكة الموقعة بين الجزائر والاتحاد الاوروبي سنة 2001، والداخلة حيز التنفيذ بداية من سبتمبر 2005 رزنامة للتفكيك التعريفي، فبعد 12 سنة من دخول الاتفاق حيز التنفيذ لا يجب ان تكون أي ضريبة او رسم جمركي ذات مفعول موازي على المنتجات التي يكون منشؤها الاتحاد الاوروبي.

ويهدف مخطط التفكيك التعريفي التدريجي الى اعطاء الوقت اللازم للصناعات الوطنية الحماية الكافية، حتى تستطيع التكيف مع المنافسة الخارجية من جهة، ومن جهة اخرى منح الوقت الكافي للسلطات العمومية لتعويض النقص في قيمة محاصيل المداخيل الجمركية الناتجة عن استراتيجية التفكيك التعريفي الفوري او التدريجي[1].

ويقصد بالتفكيك التعريفي الالغاء الفوري او التخفيض التدريجي للحقوق والرسوم الجمركية على المنتجات التي يكون منشؤها دول الاتحاد الاوروبي عند دخولها الاقليم الجمركي الجزائري طبقا لاتفاق الشراكة على مدى فترة زمنية تقدر ب 12 سنة من تاريخ دخول الاتفاق حيز التنفيذ، تم تمديدها إلى 15 سنة بعد مراجعة بنود الاتفاقية سنة 2010.

1- التفكيك التعريفي الفوري والتدريجي الخاص بالمنتجات الصناعية:

يمكن تلخيص مخطط التفكيك التعريفي الجمركي وفق بنود اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية حسب وتيرة التفكيك ونوع السلع المعنية بهذا التفكيك ونسبة ما تمثله هذه الاخيرة من الحجم الإجمالي للواردات الجزائرية من الاتحاد الاوروبي حسب الجدول التالي[2]:

الجدول رقم (01): وتيرة التفكيك الجمركي وطبيعة المنتجات الخاضعة للتفكيك التعريفي

القائمة	وتيرة الإلغاء	نوع المنتوج	نسبة الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي
1)	إلغاء فوري	المواد الأولية (معدل الحماية الجمركية يتراوح ما بين 5%-15%) وتمثل الواردات من هذه المواد تقريبا 1.1 مليار دولار	%23
2)	سنتين بعد توقيع الاتفاقية ودخولها حيز التنفيذ، تمتد إلى 05 سنوات أي بنسبة 20% سنويا	المنتوجات نصف المصنعة والتجهيزات الصناعية التي تمثل 26% من الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي أي تقريبا 1.2مليار دولار	%26
3)	يتم إلغاء الحقوق الجمركية على	المنتوجات التامة الصنع أو النهائية وتمثل 50%	%50

	هذه المنتوجات بعد سنتين من توقيع الاتفاقية، تمتد إلى 10سنوات، أي 10% سنويا	من الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي، أي ما يعادل 2.3 مليار دولار.	

المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على الوثائق المقدمة من طرف المديرية العامة للجمارك الجزائرية، 2011.

يتضح لنا من خلال الجدول اعلاه ان التفكيك التعريفي في اتفاق الشراكة اخذ بعين الاعتبار طبيعة المنتجات، حيث ان التفكيك التعريفي الفوري عند دخول الاتفاق حيز التنفيذ خص المنتجات الصناعية الخاصة بالتسيير (مواد اولية)، وتعلق الامر ب 2076 منتج صناعي، بالإضافة الى 82 منتج زراعي. اما التفكيك التعريفي التدريجي فقد خص باقي الاصناف التعريفية المتعلقة بالتجهيزات والمنتوجات الاستهلاكية التي تخضع الى تفكيك تدريجي ابتداءا من السنة الثالثة من دخول الاتفاق حيز التنفيذ الى غاية السنة السابعة، اما المنتوجات النهائية فيتم تفكيكها الكامل عند السنة الثانية عشر من دخول الاتفاق حيز التنفيذ.

2- الامتيازات التفضيلية الخاصة بالمنتجات الزراعية ومنتجات الصيد البحري والمنتجات الزراعية المحولة:

حسب المادة 14 من الاتفاقية تفكك المنتجات الزراعية الموزعة على ثلاثة بروتوكولات حسب ثلاثة اشكال مختلفة وهي المنتجات الزراعية، منتجات الصيد البحري والمنتجات الزراعية المحولة

- **المنتجات الزراعية:** تستفيد المنتجات الزراعية التي يكون منشؤها الاتحاد الاوروبي والواردة في البروتوكول رقم 2 وعددها 850 صنف تعريفي عند استيرادها الى الجزائر من تخفيضات ب 100% او 50% او 20% من نسبة التعريفة الجمركية المفروضة عليها ضمن حصص تعريفية تفضيلية (طن)[1]، وتشكل المنتوجات الزراعية التي تستفيد من تخفيض 100% من التعرفة الاساسية أكثر من 72% من الاصناف التعريفية.
- **منتجات الصيد البحري:** تستفيد منتجات الصيد البحري التي يكون منشؤها الاتحاد الاوروبي والواردة في البروتوكول رقم 4 وعددها 88 صنف تعريفي عند استيرادها الى الجزائر من تخفيضات ب 100% 25% من نسبة التعريفة الجمركية المفروضة عليها ضمن حصص تعريفية تفضيلية (طن)[2]، تشكل منتوجات الصيد البحري التي تستفيد من تخفيض 100% من التعريفة الجمركية الاساسية أكثر من 44% من الاصناف التعريفية.
- **المنتجات الزراعية المحولة:** تستفيد المنتجات الزراعية المحولة التي يكون منشؤها الاتحاد الاوروبي والواردة في البروتوكول رقم 5 وعددها 50 صنف تعريفي عند استيرادها الى الجزائر من تخفيضات ب 100% او 50% او30% او 25% او 20% من نسبة التعريفة الجمركية المفروضة عليها ضمن حصص تعريفية تفضيلية (طن)[3]، وتشكل المنتوجات الزراعية المحولة التي تستفيد من تخفيض 100% من التعرفة الاساسية أكثر من 68% من الاصناف التعريفية.

ثانيا: إعادة النظر في الامتيازات التفضيلية المتبادلة ورزنامة التفكيك الجمركي سنة 2010:

1- اللجوء إلى بنود اتفاقية الشراكة التي تخول إعادة النظر في ترتيبات الاتفاقية:

1-1- فيما يخص المنتجات الزراعية:

بمجرد حلول شهر سبتمبر من سنة 2010 لم تتأخر الجزائر في اللجوء إلى تدابير المادة رقم 15 من اتفاقية الشراكة فيما يخص إمكانية إعادة النظر في الامتيازات التفضيلية الخاصة بالمنتجات الزراعية، حيث تنص هذه المادة على ما يلي:

" في أجل مدته خمس سنوات، اعتبارا من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، تقوم المجموعة والجزائر بالنظر في الوضعية المتعلقة بالمنتجات الزراعية والزراعية المحولة ومنتجات الصيد البحري، قصد تحديد تدابير التحرير الواجب تنفيذها من طرف المجموعة الأوروبية والجزائر، بعد السنة السادسة الموالية لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ[3]، تنظر المجموعة والجزائر على مستوى مجلس الشراكة منتوجا تلو الآخر، وعلى أساس مشترك، إمكانية منح تنازلات جديدة لبعضها البعض[4]".

فيما يخص المنتجات الصناعية:

خلال السداسي الأول من سنة 2009 بقيت الواردات من الاتحاد الأوروبي ثابتة مقارنة بالسداسي الأول 2008، في حين أن الصادرات نحو الاتحاد الأوروبي خلال نفس الفترة انخفضت بـ -49,7 % نتيجة فارق الأوضاع بين الجزائر وأوروبا خلال الأزمة، التي أدت إلى تراجع الطلب العالمي الأوروبي، الذي مس الصادرات الجزائرية، خاصة من المواد الكيماوية والمعادن، حيث أن هذا التراجع في الصادرات أدى إلى تراجع الميزان التجاري خلال السداسي الأول لسنة 2009 بـ -86,8 % مقارنة بالسداسي الأول 2008.

أمام هذه الوضعية، ارتفعت الأصوات من الجانب الجزائري للمطالبة بمفاوضات حول رزنامة التفكيك التعريفي، مستندة على أحكام المادتين 9 و11 من اتفاقية الشراكة.

حيث تنص الفقرة الرابعة من المادة التاسعة من اتفاقية الشراكة، بأنه يسمح للجزائر طلب مراجعة قائمة المواد المعنية بالتفكيك الجمركي خلال الفترة الانتقالية، التي تمتد من 2005 تاريخ دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ إلى غاية سنة 2017 تاريخ الوصول إلى منطقة للتبادل الحر[5].

وتنص المادة رقم 11 من اتفاقية الشراكة على ما يلي[6]: يمكن للجزائر أن تتخذ تدابير استثنائية، في شكل زيادة حقوق جمركية أو استرجاعها لفترة محدودة، خلافا لأحكام المادة رقم (09)، بحيث أن هذه التدابير لا يمكن تطبيقها إلا على الصناعات الفتية، أو على بعض القطاعات التي تخضع لإعادة الهيكلة، أو تواجه صعوبات كبيرة.

2- مطالب سنة 2010 حول الامتيازات التفضيلية والتفكيك الجمركي:

تم عقد مجلس الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر في دورته الخامسة بتاريخ 2010/06/15 بلكسمبورغ، حيث قدّم الطرف الجزائري خلال هذا المجلس المطالب التالية[7]:

- طلب تكييف ومراجعة رزنامة وقوائم المنتوجات المعنية بالتفكيك التعريفي، استجابة لأهداف التنمية وعصرنة الصناعة.
- إشكالية وصول المنتوجات الفلاحية الجزائرية إلى السوق الأوروبية، إذ أن الصادرات الفلاحية تراجعت ولازال استهلاك الحصص التعريفية الممنوحة للجزائر ضئيلا جدا.
- تعزيز الاستثمارات الاوربية في الجزائر الموجهة لترقية وتنويع اقتصادها وصادراتها، من خلال مضاعفة قدرات الإنتاج الوطني، وجعل حصة من هذا الإنتاج قابلة للتصدير خارج المحروقات.
- اتفاق الشراكة في جانبه الخاص بالتفكيك التعريفي، أدى إلى خسائر معتبرة في العائدات الجمركية للجزائر، خلال الفترة الممتدة بين 2005 و2009 بقيمة 2ر5 مليار دولار، مع توقعات بقيمة 8ر5 مليار دولار في الفترة 2010-2017.

وباشرت الجزائر منذ تاريخ تقديم مطالبها رسميا خلال مجلس الشراكة الخامس، في مناقشات مع الطرف الأوروبي حول مسألة تمديد رزنامة التفكيك الجمركي، بثلاثة سنوات بالنسبة للمنتجات الصناعية، حيث تم اقتراح قائمة سلبية لـ 1740منتوجا صناعيا موجها للاستهلاك النهائي، و36 منتوجا فلاحيا غذائيا[8].

وبحلول الفاتح من سبتمبر 2010 أصبح للجزائر استنادا إلى أحكام المادة رقم 15 من اتفاقية الشراكة، الحق في إعادة النظر في وضعية المنتجات الزراعية، فأصدرت الحكومة الجزائرية رسميا قرار القائمة السلبية المتكونة من 36 منتوجا فلاحيا، حيث تم تعليق الامتيازات الجمركية التفضيلية في إطار نظام الحصص، التي استفادت منها منتجات هذه القائمة بداية من أول جانفي 2011 في انتظار إشعار آخر[9].

ولجأت الجزائر إلى هذا القرار، لأنها منذ دخول اتفاقية الشراكة حيز التطبيق، لم تستهلك إلا نسبة متواضعة من نظام الحصص ذو الامتيازات التفضيلية، المطبق على الصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الأوروبي، ولم تستغل الجزائر سوى ستة أصناف فقط من مجموع 41 صنفاً، في حين تمكن الطرف الأوروبي من الاستفادة من معظم المنتجات والحصص المعفاة من الرسوم والتعريفات الجمركية، والمنتجات الزراعية الواردة في القائمة السلبية أصبحت منذ 01 /2011/01 خاضعة لمعدلات الحق الجمركي كالتالي[10]:

جدول رقم (02): توزيع قائمة المنتوجات الفلاحية والغذائية التي تم تعليق الامتيازات التعريفية الممنوحة لها في إطار نظام الحصص حسب معدلات الحقوق الجمركية بداية من أول جانفي 2011.

معدل الحق الجمركي المطبق	%5	%15	%30	المجموع
البنود التعريفية الفرعية	11	6	19	36

المصدر: Ministère du Commerce, Direction Générale du Commerce Extérieur, 2010

3- مفاوضات 2011 حول التفكيك الجمركي:

نظمت الجولة الرابعة من المفاوضات، يومي 30 و31 ماي 2011 بالجزائر[11]، حيث توصل الطرفان خلال مناقشاتهما إلى اتفاق بخصوص الجانب الفلاحي، المتعلق بقائمة الـ 36 منتوجا فلاحيا موجها للاستيراد من طرف الجزائر[12]، بينما بقيت المفاوضات متواصلة فيما يخص الشق المتعلق بالمنتجات الصناعية.

ثم عقدت الجولة الخامسة بتاريخ 15 و16 جوان 2011 ببروكسل، وقامت الجزائر خلال هذه الجولة بالدفاع عن الفروع الصناعية التي تريد تطويرها محليا، ويجب استثناؤها من التفكيك التعريفي، والتي تتعلق بمواد الحديد والنسيج ولإلكترونيك وكذا تلك الخاصة بصناعة السيارات[13].

تم استئناف المفاوضات المتعلقة بتأجيل التفكيك الجمركي في شهر جويلية، 2011 من خلال تنظيم الجولة السادسة لهذه المفاوضات بالجزائر، دامت لمدة ثلاثة أيام من 11 إلى 13 جويلية 2011، ولكن هذه الجولة هي الأخرى باءت بالفشل لأن الطرفين لم يتوصلا إلى اتفاق نهائي حول مسألة تمديد رزنامة التفكيك الجمركي إلى غاية 2020.

4- مفاوضات سنة 2012 حول التفكيك الجمركي:

تم استئناف المفاوضات سنة 2012، حيث تمت لجولة السابعة بتاريخ 20 جانفي 2012 ببروكسل، والثامنة بتاريخ 16 فيفري 2012 بالجزائر، وباءتا بالفشل حول اتفاق بتأجيل التفكيك الجمركي، لتأتي الجولة التاسعة والاخيرة بتاريخ 23 أوت 2012، حيث توجت بالاتفاق حول مطالب الجزائر المتمثلة بتأجيل التفكيك الجمركي المطبق على المنتجات الصناعية بتمديد الوصول الى منطقة التبادل الحر إلى سنة 2020 بدل سنة 2017[14].

ثالثا: نتائج مفاوضات سنة 2012 حول تعديل الامتيازات التفضيلية المتبادلة ورزنامة التفكيك الجمركي:

استقرت مفاوضات سنة 2012 حول الموافقة على مطالب الطرف الجزائري فيما يخص تأجيل التفكيك الجمركي المطبق على المنتجات الصناعية بتمديد الوصول الى منطقة التبادل الحر إلى سنة 2020 بدل سنة 2017' وهي المطالب التي أرادت بها الجزائر تدارك اخطاء التفكيك التعريفي الاساسي وهذا بتثبيت الحقوق والرسوم الجمركية على المنتوجات الصناعية المذكورة في باقي الملحق 2 بداية من تاريخ 1 سبتمبر 2010، وكذلك الغاء 36 حصة تعريفية زراعية او زراعية محولة بداية من 1 سبتمبر 2011، وهذا من اجل اعادة هيكلة وتحسين مستوى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية[15].

وبالتالي استفادت الجزائر من ثلاثة(03) سنوات اضافية فيما يخص تفكيك الحقوق الجمركية المطبقة على منتجاتها الصناعية الواردة في القائمتين رقم (02) ورقم (03) كالتالي[16]:

- بالنسبة للقائمة الثانية: بعدما كان التفكيك النهائي للحقوق الجمركية المفروضة على منتجات هذه القائمة يتم بحلول تاريخ 01 سبتمبر 2012، أجل إلى تاريخ 01 سبتمبر 2016.

- بالنسبة للقائمة الثالثة: بعدما كان التفكيك النهائي للحقوق الجمركية المفروضة على منتجات هذه القائمة يتم بحلول تاريخ 01 سبتمبر 2017، أجل إلى تاريخ 01 سبتمبر 2020.

وكانت النتائج النهائية الخاصة بتعديل رزنامة تفكيك المنتجات الصناعية كالتالي[17]:

- بخصوص سلع القائمة 2 وهي 1096 صنف تعريفي، التعديل شمل 267 صنف تعريفي على مستويين.

المستوى الاول: 82 صنف تعريفي يستفيد من اعادة هيكلة للرسوم الجمركية ومدة إضافية تقدر ب 4 سنوات بحيث يتم التفكيك الكامل للرسوم الجمركية في سنة 2016 عوضا عن 2012.

المستوى الثاني: 185 صنف تعريفي يستفيد من تثبيت للحقوق الجمركية لمدة سنتين بالإضافة الى فترة اضافية ب 4 سنوات للتفكيك الكامل، ويكون تعديل رزنامة التفكيك الجمركي لهذه المنتجات حسب الجدول التالي:

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على الوثائق المقدمة من طرف المديرية الفرعية للتعريفة الجمركية ومنشأ البضائع بالمديرية العامة للجمارك، 2014.

ويستهدف هذا التعديل بدرجة كبيرة المنتجات الخاضعة لمعدل حقوق جمركية 30% وبدرجة اقل المنتجات الخاضعة لمعدل 15%، على عكس المنتجات الخاضعة لمعدل 5% التي كانت تشرف على تفكيكها التام في سنة 2012[18].

- بخصوص منتوجات القائمة الثالثة (ملحق 3 وباقي سلع الملحق 2): والتي تشمل 1860 صنف تعريفي، فالإجراءات الجديدة في تعديل الاتفاق نصت على مراجعة التفكيك الجمركي ل 791 نوع تعريفي وذلك على مستويين كما يلي:

- **المستوى الاول:** يخص استفادة 174 بند تعريفي من اعادة مخطط التفكيك، مع اضافة مدة 3 سنوات من اجل التفكيك النهائي الذي يكون في سنة 2020 بدلا من سنة 2017.

- **المستوى الثاني:** ينص على استفادة 617 نوع تعريفي من تثبيت للحقوق الجمركية للفترة من 2012 الى 2015 زائد فترة اضافية من اجل التفكيك الكامل للحقوق الجمركية تقدر ب 3 سنوات أي لغاية سنة 2020 بدلا من سنة 2017.

حيث يهدف الطرف الجزائري من هذا التعديل إلى ربح الوقت لتحسين جودة المنتوج الجزائري وجعله قادرا على المنافسة وكذلك ضمان الخزينة العامة بعض الموارد المالية، وهذا من خلال ارجاء التفكيك التام لبعض اصناف المنتجات عن طريق تثبيت الحقوق الجمركية لسنتان وثلاث سنوات واضافة ثلاث سنوات من اجل التفكيك التام[19].

- أما النتائج النهائية لتعديل الامتيازات التفضيلية الممنوحة للمنتجات الزراعية فكانت كالتالي:

الاجراءات الجديدة التي جاء بها تعديل الاتفاق تخص تثبيت حصص 36 نوع تعريفي للمنتجات الزراعية واردة في البروتوكولين رقم 2 ورقم 5 بداية من 01 جانفي 2011، بالإضافة الى رفع حصص 04 اصناف تعريفية واردة في البروتوكول رقم 2 الى 407950 طن بدلا من 300050طن وهذا ابتداءا من 01 اكتوبر 2012.

كذلك نص التعديل الجديد على مايلي[20]:

- الغاء 25 حصة تعريفية للمنتجات الزراعية ممنوحة للاتحاد الاوروبي
- الغاء تفضيليتان جمركيتان من المنتوجات الزراعية المحولة والممنوحة للاتحاد الاوروبي
- اعادة رزنامة تفكيك 09 تعريفات جمركية تفضيلية للمنتوجات الزراعية ممنوحة للاتحاد الاوروبي
- تعديل حصتان تعريفيتان من المنتجات الزراعية الممنوحة للاتحاد الاوروبي

رابعا: تقييم الواردات الجزائرية نحو الاتحاد الأوروبي في إطار اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية

في هذا المحور نلقي نظرة على حجم الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي خلال الفترة (2000-2015) وذلك حتى يتسنى لنا ابراز الأثر الكبير الذي احدثته هذه الاتفاقية منذ دخولها حيز التنفيذ سنة 2005 على حجم الواردات الجزائرية وهذا ما يوضحه الجدول التالي[21]:

جدول رقم (03): الهيكل السلعي للواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي خلال الفترة من 2000 إلى 2014.

الوحدة: مليون دولار

	المحروقات	منتجات غذائية	مواد أولية	منتجات نصف مصنعة	منتجات التجهيز الزراعية	منتجات التجهيز الصناعية	منتجات استهلاكية أخرى	المجموع
2000	89	1 278	249	1 012	55	1 878	861	**5 256**
2001	98	1 331	257	1 149	93	2 325	1 024	**5 903**
2002	63	1 193	340	1 299	120	2 904	1 092	**6 732**
2003	78	1 150	348	1 591	102	3 554	1 416	**7 954**
2004	93	1 541	354	1 922	124	4 584	1 855	**10 097**
الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ								
2005	115	1447	329	2 111	120	5 228	1 988	**11 255**
2006	107	1 553	439	2 968	81	4 798	1 874	**11 729**
2007	202	2 042	690	3 634	97	5 597	2 165	**14 427**
2008	451	3 188	748	6 447	111	7 795	2 421	**20 985**
2009	391	2 643	732	5 633	145	8 886	2 341	**20 772**
2010	731	2 746	731	5 786	213	8 297	2 201	**20 473**
2011	935	4 601	792	6 832	221	8 675	2 560	**24 616**
2012	3 349	3 413	1059	7 082	168	8 451	2 817	**26 339**
2013	2 696	4 138	1 137	7 530	235	9 653	3 334	**28 723**
2014	1 617	4 820	1 171	7 963	313	10 145	3 466	**29 495**

2015	1 409	3 500	1 000	7 100	205	9 130	3 000	**25344**

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على المعلومات المقدمة من المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات (CNIS)، 2015

شكل رقم (01): تطور الهيكل السلعي للواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2000-2015

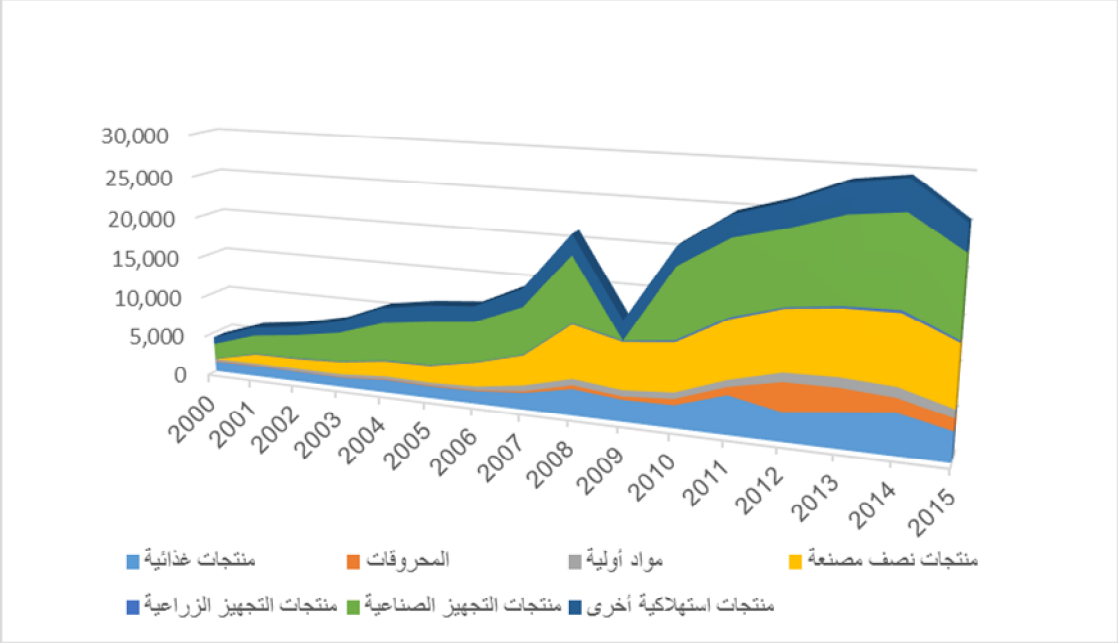

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على معطيات الجدول رقم (03)

أول ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول السابق، هو الارتفاع الكبير الذي عرفته الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي خلال فترة الدراسة (2000-2015)، حيث انتقلت من قيمة 5,42مليار دولار سنة 2000 إلى قيمة 29.5 مليار دولار سنة 2014 محققة بذلك نموا بنسبة 444 % ثم سجلت سنة 2015 انخفاضا إلى **25,3** مليار دولار محققة تراجعا بمعدل - 14,23 % .

ويبدو واضحا أثر دخول اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ بداية من سنة 2005 على حجم الواردات، حيث بلغت الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي سنة 2006 قيمة 11,82 مليار دولار محققة معدل نمو بـ 26 % مقارنة بسنة 2005، وارتفعت سنة 2007 إلى قيمة 14,42 مليار دولار محققة معدل نمو بـ 22 % مقارنة بسنة 2006، وبلغت سنة 2008 أكبر قيمة قدرت بـ 21,16 مليار دولار محققة أكبر معدل نمو بنسبة 47 % مقارنة بسنة 2007.

وسجلت كل من سنتي 2009 و2010 انخفاضا طفيفا بنسبة - 2 % و- 0.32 % على التوالي، لتعاود الارتفاع سنة 2011 إلى قيمة 24,6 مليار دولار، محققة معدل نمو بـ 20% مقارنة بسنة 2010، وارتفعت كل من سنة 2012، 2013

و2014 على التوالي بقيمة 26,3 مليار دولار، 28,7 مليار دولار، 29,4 مليار دولار محققة معدلات نمو بـ 6 %، 9 %، 2 % على التوالي.

حيث أن الانخفاض المسجل سنة 2009 مقارنة بسنة 2008 يعود بالدرجة الأولى إلى الانخفاض المسجل في الواردات من المنتجات الغذائية بنسبة -21 % مقارنة بسنة 2009، نتيجة انخفاض الأسعار في الأسواق العالمية، ومن جهة أخرى استطاعت الواردات الحفاظ على مستواها في خضم الأزمة المالية العالمية من ناحية تحقيق قيمة معتبرة (20,77 مليار دولار سنة 2008) نتيجة الارتفاع الشديد في الواردات من مواد التجهيز الصناعية بداية من سنة 2008، حيث بلغت سنة 2008 قيمة 7,79مليار دولار محققة معدل نمو بـ 31 % مقارنة بسنة 2009، ثم انتقلت سنة 2009 إلى 8,88 مليار دولار محققة معدل نمو بـ 14 % مقارنة بسنة 2008، هذا الارتفاع في الواردات من التجهيزات الصناعية هو نتيجة برامج الاستثمارات العمومية للدولة والاستثمارات في قطاع المحروقات المنطلقة خلال هذه الفترة[22].

النسبة الأكبر من الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي هي عبارة عن منتجات التجهيز الصناعية بنسبة تراوحت ما بين 32 % و56 % من إجمالي الواردات خلال فترة الدراسة، حيث انتقلت من قيمة 1,87 مليار دولار سنة 2000، بنسبة 35 % من إجمالي الواردات إلى قيمة 10,14 مليار دولار سنة 2014بنسبة 34 % من إجمالي الواردات، محققة بذلك معدل نمو بنسبة 442 %، وانخفضت سنة 2015 إلى 9,1 مليار دولار محققة تراجع ب 10,25 % مقارنة بسنة 2014.

وتأتي حصة المواد نصف المصنعة في المرتبة الثانية من إجمالي الواردات من الاتحاد الأوروبي بنسبة تراوحت ما بين 17 % و30 %، حيث انتقلت الواردات من هذه المواد من قيمة 1,01 مليار دولار سنة 2000 إلى قيمة 7,9 مليار دولار سنة 2014 محققة معدل نمو بنسبة 682 %، وتحتل المنتجات الغذائية المرتبة الثالثة من إجمالي الواردات بنسبة تراوحت ما بين 13% و24 % من إجمالي الواردات، حيث انتقلت من قيمة 1,27 مليار دولار سنة 2000 إلى قيمة 2,74 مليار دولار سنة 2010 محققة معدل نمو بـ 115 %، وعموما تعتبر كل من فرنسا، إيطاليا واسبانيا من أهم موردي الجزائر في إطار اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية.

خامسا: أهمية الجباية الجمركية ضمن اجمالي الايرادات العامة للدولة خلال الفترة 2005-2015

تتضح أهمية الجباية الجمركية من اجمالي الايرادات العامة، من خلال ابراز نسبة مساهمتها ضمن هذه الايرادات خلال فترة الدراسة، وهذا ما يوضحه الجدول التالي[23]:

جدول رقم (04): تطور حصة الجباية الجمركية من اجمالي الايرادات العامة للدولة للفترة من 2005 الى 2015. الوحدة: مليار دج

	الايرادات العامة للدولة	الجباية العادية	الجباية الجمركية	نسبة الجباية الجمركية من اجمالي الايرادات العامة للدولة %	نسبة الجباية الجمركية من الجباية العادية %
2005	3082.6	640.4	311	10.1	48.6
2006	3639.8	720.8	284	7.8	39
2007	3687.8	766.7	343	9.3	44.7
2008	5190.5	965.2	440	8.5	46
2009	3672.9	1144.5	460	13	40
2010	4392.9	1298	492	11	38
2011	5790.1	1527.1	579	10	38
2012	6339.3	1908.6	793	13	42
2013	5957.5	2031	940	15.8	46.3
2014	5719	2078.7	908	16	44
2015	4293.2	2243.3	1000	23.3	44.6

المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على معطيات المركز الوطني الاعلام الالي والاحصائيات 2016، وتقرير وزارة المالية حول ارقام الخزينة، بتاريخ 2016/03/11.

يعكس الجدول أعلاه أهمية الجباية الجمركية ضمن الجباية العادية للدولة وبالتالي أهميتها بالنسبة لإجمالي الايرادات العامة للدولة، حيث بلغ متوسط حصتها بالنسبة للجباية العادية خلال فترة الدراسة نسبة 42,83 % وهي النسبة التي تجعلها من اهم موارد

الجباية العادية بحوالي النصف، وبلغ متوسط حصتها بالنسبة لإجمالي الإيرادات العامة للدولة خلال فترة الدراسة نسبة 12,53% وهي نسبة معتبرة.

سادسا: تطور الجباية الجمركية المحصلة على الواردات من الاتحاد الاوروبي في إطار اتفاقية الشراكة خلال الفترة 2005-2015.

نتعرف في هذا المحور على تطور الجباية الجمركية المحصلة على الواردات من الاتحاد الأوروبي للفترة من 2005 الى 2015، وحصتها من اجمالي الجباية الجمركية لنفس الفترة كالتالي[24]:

1- تطور الجباية الجمركية الناتجة عن الواردات من الاتحاد الاوروبي للفترة 2005-2015:

جدول رقم (05): تطور الجباية الجمركية الناتجة عن الواردات من الاتحاد الاوروبي للفترة 2005-2015. الوحدة: مليون دج

	اجمالي الجباية الجمركية المحصلة على الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي
2005	146733
2006	152622
2007	166263
2008	191365
2009	189532
2010	213965
2011	248008
2012	402595
2013	407558
2014	204160
2015	149006

المصدر: المركز الوطني للإعلام الالي والاحصائيات (CNIS)2016.

يتضح من خلال الجدول أعلاه كيف أن الجباية الجمركية المحصلة على واردات الجزائر من الاتحاد الاوروبي خلال الفترة 2005-2015، عرفت ارتفاعا رغم بداية التطبيق الفعلي لإجراءات التفكيك الجمركي، ويمكن تفسير ذلك بميل المستوردين الجزائريين لاستيراد السلع من دول الاتحاد الاوروبي بهدف الاستفادة من الامتيازات الممنوحة في إطار اتفاق الشراكة الاورو-جزائرية والمتعلقة أساسا بالإعفاءات والمعدلات المنخفضة للحقوق الجمركية، حيث ارتفعت بين سنتي 2005 و2006 ب

5889 مليون دينار وهو ما يشكل معدل نمو 4 **%**، وواصلت ارتفاعها، باستثناء سنوات 2009، 2014 و2015 التي عرفت فيها انخفاضا ملحوظا وهذا بسبب الحواجز الادارية التي وضعتها الدولة من اجل التقليل من الواردات بشكل عام نتيجة انخفاض اسعار البترول في هذه الفترة، كإجراءات متابعة الواردات المعفاة من الرسوم الجمركية، الذي يعد من بين أهم التدابير الحكومية الجزائرية لكبح نمو حجم الواردات الجزائرية نحو الاتحاد الأوروبي، صدور المرسوم التنفيذي رقم 10-89 المؤرخ في 10 مارس 2010، والذي يحدد كيفيات متابعة الواردات المعفاة من الحقوق الجمركية في إطار اتفاقيات التبادل الحر، ، حيث تكفلت وزارة التجارة بتطبيق هذا المرسوم من خلال مصالحها الخارجية المتمثلة في المديريات الجهوية للتجارة، وذلك بداية من 15 أفريل 2010[25].

إذ أنه من خلال هذا المرسوم يتم إلزام كل مستورد قبل أي عملية استيراد، أن يقدم طلب إعفاء من الحقوق الجمركية، حسب نموذج محدد في هذا المرسوم، ويرفق طلب الإعفاء من الحقوق الجمركية إجباريا بالوثائق التالية[26]:

- نسخة مصادق على مطابقتها للأصل من السجل التجاري.
- نسخة مصادق على مطابقتها لأصل التعريف الجبائي.
- نسخة مصادق على مطابقتها للأصل من القانون الأساسي للشركة.
- نسخة مصادق على مطابقتها لأصل شهادة إيداع الحسابات الاجتماعية لدى المركز الوطني للسجل التجاري.
- شهادة عدم الإخضاع للضريبة مصفاة.
- نسخة مصادق على مطابقتها لأصل شهادة استيفاء إزاء الصندوق الوطني للعمال غير الأجراء.

2- تطور حصة الجباية الجمركية الناتجة عن الواردات من الاتحاد الاوروبي من اجمالي الجباية الجمركية خلال الفترة من 2005-2015

جدول رقم (06): تطور حصة الجباية الجمركية الناتجة عن الواردات من الاتحاد الاوروبي من اجمالي الجباية الجمركية خلال لفترة من 2005-2015 الوحدة: مليار دج

	الجباية الجمركية المحصلة على الواردات من الاتحاد الاوروبي	اجمالي الجباية الجمركية	حصة الجباية الجمركية المحصلة على الواردات من الاتحاد الأوروبي من اجمالي الجباية الجمركية
2005	147	311	47
2006	153	284	54

2007	166	343	48
2008	191	440	43
2009	189	460	41
2010	214	492	43
2011	248	579	42
2012	403	793	50
2013	408	940	43
2014	204	908	22
2015	149	1000	15

المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على معطيات المركز الوطني الاعلام الالي والاحصائيات 2016

يبين لنا الجدول رقم 15 اعلاه، تطور حصة الجباية الجمركية الناتجة عن الواردات من الاتحاد الاوروبي من اجمالي الجباية الجمركية خلال فترة الدراسة ؛ حيث عرفت هذه الحصة تراجعا محسوسا وهذا بداية من السنة الثانية من دخول اتفاقية الشراكة الاورو-جزائرية حيز التنفيذ الذي صاحبه اعفاءات جمركية (تفكيك تعريفي فوري) على الواردات من السلع المدرجة في الملحق رقم 2 من اتفاق الشراكة، والامتيازات الممنوحة للسلع الواردة قوائمها في بروتوكولات المادة 14 من الاتفاق، وتواصل هذا التراجع بوتيرة سريعة الى غاية سنة 2012 التي عرفت تعديل رزنامة التفكيك التعريفي بتثبيت معدلات الحقوق الجمركية لبعض السلع وتخفيف وتيرة تفكيك الحقوق الجمركية لسلع اخرى.

حيث بلغت حصة الجباية الجمركية الناتجة عن الواردات من الاتحاد الاوروبي من اجمالي الجباية الجمركية خلال فترة الدراسة نسبة متوسطة تقدر ب 40.72%.

سابعا: تطور الجباية الجمركية غير المحصلة في إطار اتفاق الشراكة الاورو-جزائرية خلال الفترة من 2005-2015

نتطرق في هذا المحور لتطور كل من الحقوق الجمركية غير المحصلة والرسم على القيمة المضافة غير المحصلة على الواردات من الاتحاد الاوروبي خلال فترة الدراسة نتيجة التفكيك الجمركي، كالتالي:

1- الحقوق الجمركية غير المحصلة على الواردات من الاتحاد الاوروبي خلال الفترة 2005-2015:

جدول رقم (07): تطور الحقوق الجمركية غير المحصلة من الواردات من الاتحاد الاوروبي للفترة 2005-2015 الوحدة: مليون دج

المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على معطيات المركز الوطني الاعلام الالي والاحصائيات 2016

بروتوكول 2: المنتجات الزراعية

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
البروتوكول	681	232	193	214	218	157	188	224	4359	4809	371
البروتوكول	2.74	12	14	15	15	17	16.8	22	66	240	87
البروتوكول	161	569	715	921	141	142	215	339	3619	5572	306
القائمة 1	418	225	289	470	432	432	543	639	6937	7197	594
القائمة 2	-	-	523	399	757	751	914	939	1414	1855	153
القائمة 3	-	-	164	324	670	681	110	142	2077	4237	150
المجموع	**502**	**254**	**322**	**573**	**611**	**605**	**786**	**932**	**1123**	**1435**	**967**
بالدولار	**69**	**351**	**465**	**888**	**842**	**814**	**107**	**120**	**1415**	**1781**	**976**

بروتوكول 4: منتجات الصيد البحري

بروتوكول 5: المنتجات الزراعية المحولة

القائمة 1: المنتجات الصناعية المدرجة في الملحق 2 من اتفاق الشراكة

القائمة 2: المنتجات الصناعية المدرجة في الملحق 3 من نفس الاتفاق

القائمة 3: المنتجات الصناعية غير المذكورة في القائمتين 1 و2

يوضح الجدول أعلاه ارتفاع الحقوق الجمركية غير المحصلة من سنة لأخرى نتيجة تفكيك التعريفة الجمركية في إطار تطبيق اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية، حيث بلغت منذ دخول اتفاق الشراكة الاورو-جزائرية حيز التنفيذ في سبتمبر 2005 الى غاية ديسمبر 2015 قيمة 766271 مليون دج أي ما يعادل 9882 مليون دولار.

كما نلاحظ ان الحصة الأكبر من الحقوق الجمركية غير المحصلة تخص واردات الجزائر من منتجات القائمة رقم 1 المتعلقة أساسا بالمواد الأولية والسلع الوسيطة التي استفادت من التفكيك الفوري لمعدلاتها، حيث بلغت الحقوق الجمركية غير المحصلة من منتجات هذه القائمة منذ دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ في سبتمبر 2005 الى غاية نهاية سنة 2014 قيمة 451851 مليون دج وهو ما يمثل نسبة 66.52% من اجمالي الحقوق الجمركية غير المحصلة على الواردات من الاتحاد الأوروبي لنفس الفترة.

تليها الحقوق الجمركية غير المحصلة على الواردات من المنتجات الواردة في القائمة رقم 3 التي تخص المنتوجات تامة الصنع، حيث بلغت 105335 مليون دج أي ما يمثل نسبة 16% من اجمالي الحقوق الجمركية غير المحصلة على الواردات من الاتحاد الأوروبي.

اما الحقوق الجمركية غير المحصلة على الواردات من المنتجات الواردة في القائمة رقم 2 التي تخص المنتوجات نصف المصنعة والتجهيزات الصناعية فقد بلغت 70848 مليون دج وهو ما يمثل نسبة 10% من اجمالي الحقوق الجمركية غير المحصلة على الواردات من الاتحاد الأوروبي، في حين بلغت الحقوق الجمركية غير المحصلة على الواردات من المنتجات الواردة في البروتوكول رقم 2 والتي تخص المنتجات الزراعية فقد بلغت 24128 مليون دج وهو ما يمثل نسبة 4 % من اجمالي الحقوق الجمركية غير المحصلة على الواردات من الاتحاد الأوروبي، تم تأتي الحقوق الجمركية غير المحصلة على الواردات من المنتجات الواردة في البروتوكول رقم 5 والتي تخص المنتجات الزراعية المحولة فقد بلغت 19948 مليون دج وهو ما يمثل نسبة 3 % من اجمالي الحقوق الجمركية غير المحصلة على الواردات من الاتحاد الأوروبي، وأخيرا الحقوق الجمركية غير المحصلة على الواردات من المنتجات الواردة في البروتوكول رقم 4 والتي تخص منتجات الصيد البحري فقد بلغت 420.54 مليون دج وهو ما يمثل نسبة ضئيلة جدا من اجمالي الحقوق الجمركية غير المحصلة على الواردات من الاتحاد الأوروبي.

2- تطور الرسم على القيمة المضافة غير المحصل خلال الفترة من 2005الى2015

باعتبار ان الوعاء الضريبي الذي يحسب عليه الرسم على القيمة المضافة هو قيمة السلع المستوردة مضاف اليها مبلغ الحقوق الجمركية المستحقة، وبناءا على ذلك فان مبلغ الرسم على القيمة المضافة المستحق على الواردات من الاتحاد الاوروبي سيتأثر حتما سلبا نتيجة تفكيك التعريفة الجمركية في إطار اتفاق الشراكة الاورو-جزائرية، وهو ما سنوضحه في الجدول التالي:

جدول رقم (08): تطور الرسم على القيمة المضافة غير المحصل من الواردات من الاتحاد الاوروبي خلال الفترة من 2005 الى 2015 الوحدة: مليار دج

	الرسم على القيمة المضافة غير المحصل على الواردات من الاتحاد الاوروبي
2005	2.459
2006	5.184
2007	6.712
2008	17.791
2009	17.791
2010	16.065
2011	25.312
2012	17.865
2013	19.548
2014	20.733
2015	21.468

المصدر: المركز الوطني للإعلام الالي والاحصائيات 2016

بلغ اجمالي مبلغ الرسم على القيمة المضافة غير المحصل منذ دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ الى غاية ديسمبر 2015 قيمة 177.21 مليار دج أي ما يعادل 2.31 مليار دولار.

ارتفع مبلغ الرسم على القيمة المضافة غير المحصل على الواردات من الاتحاد الاوروبي من سنة لأخرى كما هو مبين في الجدول اعلاه، حيث انتقل من 6.712 مليار دج سنة 2007 الى 17.897 مليار دج سنة 2008، هذا الارتفاع يفسر ببداية التفكيك الجمركي للمنتجات الصناعية الواردة في القائمتين 2 و3.

كما نلاحظ ان مبلغ الرسم على القيمة المضافة غير المحصل على الواردات من الاتحاد الاوروبي انخفض سنة 2010 وكذلك تراجع وتيرة ارتفاعه خلال السنوات الموالية وهذا بسبب تراجع حجم الواردات وتعديل رزنامة التفكيك الجمركي.

ثامنا: تقييم الاثر المالي للجباية الجمركية غير المحصلة في إطار تطبيق اتفاق الشراكة الاورو-جزائرية خلال الفترة من 2005-2015

نحاول في هذا المحور إبراز الأثر المالي الذي أحدثته الجباية الجمركية غير المحصلة في إطار تطبيق اتفاق الشراكة الاورو-جزائرية وهذا عن طريق حساب نسبتها من اجمالي الجباية الجمركية ثم من إجمالي إيرادات العامة الدولة.

1- تطور حصة الجباية الجمركية غير المحصلة في إطار تطبيق اتفاق الشراكة الاورو-جزائرية من اجمالي الجباية الجمركية للفترة من 2005-2015

بعد ان توصلنا سابقا إلى تحديد قيمة الجباية الجمركية غير المحصلة نتيجة لتفكيك التعريفة الجمركية في إطار اتفاق الشراكة الاورو-جزائرية، سنحاول في هذا المحور معرفة نسبتها من اجمالي الجباية الجمركية من اجل اعطاء أكثر دلالة لقيمتها، وهذا من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (09): تطور حصة الجباية الجمركية غير المحصلة من الواردات من الاتحاد الأوروبي من اجمالي الجباية الجمركية خلال الفترة من 2005 الى 2015 الوحدة: مليار دج

	اجمالي الجباية الجمركية	اجمالي الجباية الجمركية غير المحصلة على الواردات من الاتحاد الأوروبي	حصة الجباية الجمركية غير المحصلة على الواردات من الاتحاد الأوروبي من اجمالي الجباية الجمركية %
2005	311	7.486	2.4
2006	284	30.653	10.79
2007	343	38.965	11.36
2008	440	75.154	17.08
2009	460	85.29	18.54
2010	492	76.663	15.58
2011	579	103.94	17.95
2012	793	110.107	13.88
2013	940	130.165	13.84

2014	908	132.824	14.62
2015	1000	137.511	13.75

المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على معطيات المركز الوطني الاعلام الالي والاحصائيات 2016

بلغت حصة اجمالي الجباية الجمركية غير المحصلة نتيجة تفكيك التعريفة الجمركية في إطار اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية من اجمالي الجباية الجمركية سنوات 2005، 2006، 2007، 2008، 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014 و2015 النسب التالية على التوالي: 2.4%، 10.79%، 11.36%، 17.08%، 18.54%، 15.58%، 17.95%، 13.88%، 13.84%، 14.62%و13.75%. حيث نلاحظ ارتفاع هذه النسب من سنة لأخرى ويفسر هذا الارتفاع بدخول المزيد من اصناف المنتجات حيز التفكيك على غرار منتجات القائمتين 2 و3 اللتان بدا تفكيكها سنة 2007.

2- حصة الجباية الجمركية غير المحصلة في إطار تطبيق اتفاق الشراكة الاورو-جزائرية من اجمالي الايرادات العامة للدولة

بهدف تقدير الأثر المالي لاتفاق الشراكة الاورو-جزائرية على الايرادات العامة للدولة، سنقوم بإظهار حصة الخسارة المالية الناتجة عن تطبيق اتفاق الشراكة الاورو-جزائرية على اجمالي الايرادات العامة للدولة، وهذا حسب الجدول التالي:

جدول رقم (10): تطور حصة الايرادات الجمركية غير المحصلة من الواردات من الاتحاد الأوروبي على اجمالي الإيرادات العامة خلال الفترة من 2005 الى 2015 الوحدة: مليار دج

	اجمالي الإيرادات العامة	اجمالي الايرادات الجمركية غير المحصلة على الواردات من الاتحاد الأوروبي	حصة الإيرادات الجمركية غير المحصلة على الواردات من الاتحاد الأوروبي من اجمالي الإيرادات العامة %
2005	3082.6	7.486	0.24
2006	3639.8	30.653	0.84
2007	3687.8	38.965	1.05
2008	5190.5	75.154	1.44
2009	3672.9	85.29	2.32
2010	4392.9	76.663	1.74
2011	5790.1	103.94	1.79
2012	6339.3	110.11	1.74
2013	5957.5	130.165	2.18
2014	5719	132.824	2.32
2015	4293.2	137.511	3.2
مليار دج 928,76 إجمالي الايراد الجمركي غير المحصل خلال الفترة (2005-2015) =			

المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على معطيات المركز الوطني الاعلام الالي والاحصائيات 2016

شكل رقم (02): تطور حصة الايرادات الجمركية غير المحصلة على الواردات من الاتحاد الاوروبي من إجمالي الايرادات العامة للدولة خلال الفترة 2005-2015

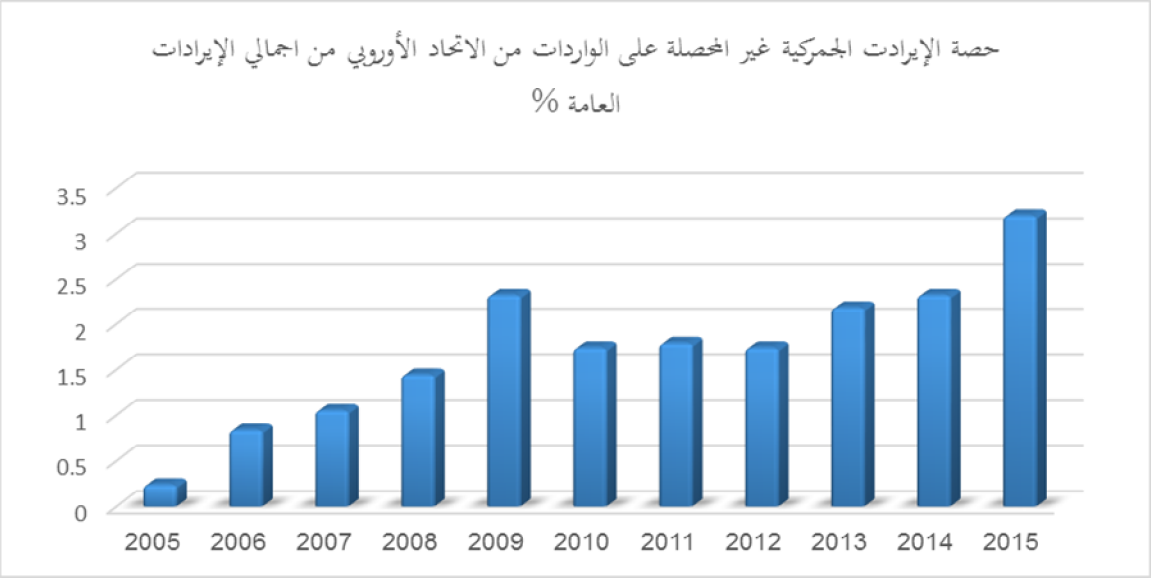

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على معطيات الجدول رقم (10).

تمثل النسب الموضحة في الجدول أعلاه، الخسائر الجمركية المسجلة خلال الفترة من 2005 -2015، والمعبر عنها في صورة جباية جمركية غير محصلة من اجمالي الإيرادات العامة للدولة المحصلة لنفس الفترة، وهي نسب لا يستهان بها، حيث بلغت هذه الحصة سنة 2005 نسبة 0.24 %(لا تؤخذ بعين الاعتبار لان الاتفاق دخل حيز التنفيذ في الثلاثي الأخير من سنة 2005)، وارتفعت سنة 2006 و2007 إلى نسبة 0.84 % و1.05% على التوالي، ثم ارتفعت في سنة 2007 و2008 إلى نسبة 1.44 % و2.32 % وهذا بسبب بداية سريان رزنامة تفكيك منتوجات القوائم 2 و3، كما نلاحظ ان هذه الحصة واصلت الارتفاع وسجلت اعلى نسبة لها في سنتي 2009 و2015 لتبلغ نسبة 2.32% و3.99% .

هذه النسب المعبرة عن مقدار خسارة ايرادات الدولة من الجباية الجمركية نتيجة التفكيك الجمركي في إطار اتفاق الشراكة الاورو-جزائرية، هي نسب ذات دلالة ولا يستهان بها وتعكس بشكل مباشر الأثر المالي السلبي للتفكيك الجمركي على الايرادات العامة للدولة.

- **النتائج والتوصيات:**

يعتبر التفكيك الجمركي أحد الالتزامات الرئيسية من أجل اقامة منطقة تبادل حر مع الاتحاد الاوروبي في آفاق سنة 2020 ضمن اتفاق الشراكة الاورو-جزائرية الذي دخل حيز التنفيذ في الفاتح سبتمبر 2005، وقد ترتب عليه آثار مالية تمثلت في الخسائر الجبائية الناتجة عن الإيرادات الجمركية غير المحصلة على الواردات من الاتحاد الاوروبي خلال فترة الدراسة رغم استغلال الطرف الجزائري لبنود الاتفاقية التي تخول له اعادة النظر في ترتيبات هذا الاتفاق خاصة المادتين 9 و15 التي تنصان على امكانية مراجعة بنود الاتفاق بعد مرور خمسة سنوات على دخولها حيز التنفيذ، وحصولها فعليا على ثلاثة سنوات (03) اضافية للوصول الى منطقة التبادل الحر، غير أن الايراد الجمركي غير المحصل عرف زيادة حتى بعد التعديل في رزنامة التفكيك الجمركي سنة 2012، فبلغ سنة 2005 قيمة 7,48 مليار دج، وارتفع سنة 2006 إلى 30,65 مليار دج، ليواصل الارتفاع من سنة لأخرى حتى بلغ سنة 2015 قيمة 137,51 مليار دج محققا ارتفاعا بمعدل 348 % مقارنة بسنة 2006، وبذلك يكون إجمالي الإيراد الجمركي غير المحصل على الواردات من الاتحاد الأوروبي خلال الفترة (2005-2015) قد بلغ قيمة 928,76 مليار دج، وهو مبلغ لا يستهان به إذ يعتبر خسارة كبيرة بالنسبة للإيرادات العامة للدولة، إذ اتضح لنا من خلال هذه الدراسة أن هذه الايرادات الجمركية غير المحصلة كانت ذات دلالة في اجمالي الايرادات العامة للدولة، إذ شكلت حوالي نسبة 4% منها سنة 2015 .

- **هذه النتائج السلبية لاتفاق الشراكة بالنسبة للطرف الجزائري مع اقتراب حلول سنة 2020 تجعل من الضروري التأهب للفترة القادمة من خلال اتخاذ الاجراءات والأليات التي تمكننا من تجنب المزيد من الخسائر للإيرادات العامة للدولة والتي نذكرها في توصيات هذه الدراسة.**

توصيات الدراسة:

- على الطرف الجزائري تكثيف الاجراءات والقيود غير التعريفية الملائمة كتراخيص الاستيراد، واجراءات متابعة الواردات المعفاة من الحقوق الجمركية التي لا يمكن مصادرتها من قبل بنود اتفاق الشراكة، حتى يتسنى لها كبح عجلة نمو الواردات من الاتحاد الأوروبي.
- تكثيف الاصلاحات الاقتصادية وخاصة الموجهة للقطاع الصناعي لتفادي تضييع المزيد من الوقت، وهذا من أجل رفع تنافسية المنتجات الصناعية الجزائرية عن طريق تبني المؤسسات الجزائرية للمعايير الدولية الخاصة بالجودة والنوعية
- التوجه نحو الشراكة جنوب-جنوب باعتبار الاسواق الافريقية فرص للتبادل التجاري الاقل تكلفة والأكثر فائدة للاقتصاد الوطني.

الهوامش:

[1] مداني لخضر، تطور سياسة التعريفة الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الاطراف والتكتلات الاقتصادية الاقليمية، رسالة ماجيستر، جامعة الجزائر سنة 2006/2005، ص:20.

[2] Direction Générale Des Douanes, Accord D'Association Algérie-Union Européenne, Présentation du 15/12/2008

[3] مرسوم رئاسي رقم 05-159 مؤرخ في 27 أفريل 2005 متضمن التصديق على الاتفاق الأوروبي المتوسطي لتأسيس شراكة بين الجزائر والمجموعة الأوروبية، المادة رقم 15، الفقرة رقم 01.

[4] مرجع سابق، مادة سابقة، الفقرة رقم 02.

[5] مرجع سابق، المادة رقم 09، الفقرة رقم 04.

[6] نفس المرجع، المادة رقم 11.

[7] Revue de Délégation de l'Union Européenne en Algérie, Juillet/Aout 2010, N° 14, page : 03.

[8] يومية الشروق، العدد 3149، بتاريخ 20 ديسمبر 2010.

[9] Ministère des Finance, Direction Générale Des Douanes, Note N°2010 du 03 Décembre 2010.

[10] Ministère du Commerce, Direction Générale Du Commerce Extérieur, Note N°3363 du 21/12/2010.

[11] يومية الخبر، العدد رقم: 6386، بتاريخ: 2011/06/15.

[12] الموقع الإلكتروني الرسمي لجريدة الشروق اليومي:http://www.echoroukonline.com .

[13] نفس المرجع.

[14] www.djazzairess.com/ennahar/99563.

[15] Note nº: 305 /DGD/D0413.12 du 27/09/2012,relative au nouveau schéma de démantèlement tarifaire des produits industriels et des concessions tarifaires des produits agricoles prévu dans le cadre de l'association avec l'union européenne

[16] Direction générale de douane, Schéma général du démantèlement tarifaire, mise à jour 2013.

[17] Note nº: 249 /DGD/D0413.13 du 04/08/2013, relative au démantèlement tarifaire des produits industriels dans le cadre de l'accord d'association avec l'union européenne.

[18] وثائق مقدمة من طرف المديرية الفرعية للتعريفة الجمركية ومنشأ البضائع بالمديرية العامة للجمارك،2014.

[19] نفسه.

[20] Note nº: 249 /DGD/D0413.13 du 04/08/2013, Op-cit

[21] إحصائيات المركز الوطني للإعلام الالي والاحصائيات (CNIS)،2016.

[22] G.Nancy, B.Kreitem, B.Picot, Programme MEDA II de l'Union Européenne pour les pays du sud et sud-est de la méditerranée, Alger, 2009, page : 44

[23] معطيات المركز الوطني الاعلام الالي والاحصائيات 2016، وتقرير وزارة المالية حول ارقام الخزينة، بتاريخ 2016/03/11.

[24] الإحصائيات المقدمة من طرف المركز الوطني للإعلام الآلي والاحصائيات (CNIS)، 2016.

[25] وزارة التجارة، الأمانة العامة، التعليمة رقم 568 المؤرخة في 15 أفريل 2010، الجزائر، 2010.

[26] المرسوم التنفيذي رقم 10-89 المؤرخ في 10 مارس 2010 والذي يحدد كيفيات متابعة الواردات المعفاة من الحقوق الجمركية في إطار اتفاقيات التبادل الحر، المادة رقم 04.